ولو لا تحويله لتعلقه الى هنا الوجه التاسع ترك الفتوى في الحادثة كان المفتي
ان افتا بالتشديد مطلقا خالف السنة وخان ان تشدد الله عليه لتشديده
على المسلمين من غير علم يقين وان افتا بالرخص خان اسرف من لا يرجع له
وقوعهم بالمحاصي واعتذارهم به وزيادتهم فيها اصابه والكذب عليه والتحقيق
ما قاله وتضييع حقوق الله وحدوده بالتعدي من الرخصة الى الحرام وان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للشيخ بالرخصة في الفيل للصائم ولم فرقت
الشاب بذلك لخوفه ان يتخذ ذلك ذريعة لتعود الكذب وتقرر في حديث
الشهاب التدلل على ان من خاف التعدي بكون المباح له شبهة مكروهة
وان رجح المعنى الى الترجيح وكان من اهل النظر فرخص في ضعيف وشدد في ضعيف
مثل التعدد وورد في الحديث من افتى بغير علم كان اثمه على من افتاه وفي رواية
بغير تثبت رواه ابو داود والحاكم وخطئ له هريرة وفي صحته نظر والفتوى بما قوال
العلماء من غير المجتهد صحيحة في حوادث يراد بها عدم تحريم وذلك بالاجماع كما اصرحت به
كتب القواعد وقد اشتهر عن السلف منا الصحابة رضي الله عنهم الفتوى بالرأي والاجتهاد
عنها كابن عمر الراهي وغيره ومن تتبع الفتوى في مواضع الخلاف والاشتباه
ورجاحوتا من الفتوى حدث قاد ولا سيما ما ليس كذلك به على ذلك شرح البخاري
لابن بطال في الباب الرابع من كتاب الاعتصام كان ابن عمر وابن ثابت وابي بكر يعيبون جماعة
من السلف تكرههم السوال في العلم عما لم يقع قالوا ويقولون اذا سئل احدهم
المسئول عنها دون الكلام فيما لم يقع من المكلف قال مالك اذا ترك اهل هذا
البلد ما عسى احدهم علم عن الكتاب والسنة اذا سئلت تارة جمع الامير لها
من يحضر من العلماء وانعموا عليه انعاده واتم ذكر من المسايل وذكر فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان نازل قد حال الامر سوال العلماء فاكوا ان ذكر عما
تقرر في بيوت وحوبه والنهي عما سكت الله عنه ولم يتعبدنا به بتي وتسل ان عمل
عوله تعالى لا تسالوا عن اشيا ان تبد لكم تسوكم في القرآن هو ما عفا الله عنه الا ان
الله تعالى لم يحرم اليهود عن سوالهم عن الروح مثلا مع كون علمه الحاجة الرعلم وفي
الحديث ان من اعظم سنة سيئة كان عليه اثمها واثم من عمل بها الى يوم القيامة من غير
ينقص من اثامهم شيء وعلم من حديث ان مسعود جواز بعض ظلما الا كان على ابن ادم
الاول كفل من دمها لانه كان اول من سن القتل وفي المسند عن ابن مسعود

وحديث اخر نحوه ولحاكم نحو ذلك عن انس في نفسير العلماء وعن حذيفة في نفسير العالم
ابن اخطا ذكاه رجعه عن عمله العهد في كل ما سئل عنه من امر الفتوى فما وقع الاحلاف والتعاص
المفتي والقارب ومن لم يتضح الامر فيه والدين يقبل مني ذا كل وتهيبني الاكل
ما فيه في الجيد والجيد ومن تمام الاحتراز من ذا كل بلى من تمام حسن الخلوة
ان يكون في ارض فيها من بيتي العامة او دوابا منها حتى يكفيه عهدة الفتوا
عيره ان كان من اهلها ويرجع اليه فيما يعرض له ان لم يكن من اهل العلم

فان قلت ترك الفتوا لمكن مع الخلطة ايضا قلت نعم لكن فيه مخاطرة
من وجه اخر وهو خوف ان يكون قد كتم علما يعلمه وكتم علما يعلم الحجة لنفسه
من فاته كان البعد اسلم وان كان الفتوى ان الراي ليس يعلم وصاحبه ليس يعلم فالبعد
من الجانبين كالاهما اجرم واسلم وسبحانه وتعالى اعلم الوجه العاشر ان الخلطة
سبب انضاف الا يضاف والكذب والتلوس والقلوب فان الانسان يرى ويسمع من ذا كل
ما يدرك عليه النفع ويوقعه في البغض والوحشة ويملا قلبه من الضغائن والاحقاد والعداوات
والغل راحة وسلامة من هذا كله ولهذا كانت جامعة الجار الزاهد وقرت القلب والعين

الوجه الحادي عشر عدم الاطلاع على ذنوب الناس وعيوبهم وعدم الاطلاع على القرائن الدالة
على ذا كل الفاسدة لاعتماده في القلوب الوجه الثاني عشر عدم الوقوع في المنكر
فالحواس كالمصاب لا يعد عليه ولا يصبر عنه وسماع ما لا ينبغي له ولا يليق بالرجل من الكلام
وسماع ما يشوش القلب لما لا يخوض او فتنه البغض لان الخوض المبغض عليه وقد خرج
الحاكم مرفوعا عن عايشة الشر احفى في اثمي من ذنب الفيل واداه ان احب شيئا من الخير
او يبغض شيئا من الشر احفى في اثمي من ذنب الفيل واداه ان احب شيئا من الخير
والمواكل والملك كان نحنه مسئولا والعزلة عوت على احفظ الحواس الوجه الثالث عشر

Copyright © King Saud University